



التداعيات الإقتصادية لفيروس كورونا "كوفيد 19"

على الاقتصاد العماني

*The economic repercussions of the Coronavirus "Covid19"
on the Omani economy*

مسلم بن سالم بن محمد العوائد

جامعة ظفار - سلطنة عمان

malawaid@du.edu.om

الملخص:

يعتبر الاقتصاد العماني من الاقتصاديات الحديثة جداً، حيث لم يتجاوز عمره نصف قرن منذ بداية النهضة المباركة وحتى 2020م، وبالرغم من الدورات والأزمات الاقتصادية العالمية التي شهدتها العالم خلال عمر الاقتصاد العماني، إلا أن التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد العماني، تكاد أن تكون الأبرز في التاريخ الاقتصادي العماني على الإطلاق، خاصة في مرحلة عصيبة جداً نتيجة تدهور أسعار النفط "كمورد رئيسي" للإقتصاد العماني.

معلومات المقال

تاريخ الارسال:

2021/05/20

تاريخ القبول:

2021/07/29

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الاقتصاد العماني
- ✓ كورونا
- ✓ النفط

Abstract :

Omani economy is one of the very modern economies, as it came into existence nearly half a century ago since the beginning of the blessed renaissance up till 2020. Despite the global economic crises that the world has witnessed during the life of the Omani economy, the COVID-19 economic impacts on the Omani economy are almost the most prominent in Oman's economic history, especially in the current critical stage due to the deterioration of oil prices as a "major resource" for the Omani economy. Therefore

Article info

Received

20/05/2021

Accepted

29/07/2021

Keywords:

- ✓ Omani economy
- ✓ COVID-19
- ✓ oil

مقدمة:

عاليماً تم الإبلاغ عن الحالة الأولى المصابة بجائحة كورونا "كوفيد 19" بتاريخ 31 ديسمبر 2019، في مدينة ووهان بجمهورية الصين، في حين أعلنت وزارة الصحة بسلطنة عمان، يوم الإثنين 24 فبراير 2020 عن تسجيل أول حالي إصابة بفيروس كورونا، تم تسجيлемها في مدينة مسقط العاصمة، وما لا شك فيه بأن جميع دول العالم اليوم تمر بتحدٍ خطير، يكاد يكون الأول من نوعه، ومن الواضح جداً أن مسألة التعايش مع هذا الفيروس ليس الخيار الأخير، لكنه الوحيد المتوافر بين أيدي البشرية حالياً، هذا وقد طالت تأثيرات جائحة كورونا "كوفيد 19" بكل قطاعات التنمية في سلطنة عمان، حيث شاهدنا خلال فترة الجائحة انخفاضاً في إنفاق المستهلكين بشكل عام، إذ توقفت حركة السفر إلا في حالات إستثنائية، كما توقف قطاع السياحة بصورة شاملة، وتراجع كذلك قطاع الصناعة بسبب القيود التي فرضت على الحركة والتنقلات، الأمر الذي كان له الأثر البارز في إعاقة النشاط الاقتصادي عبر الخدمات والمواصلات والتسوق، ومن هنا فإن انخفاض الاستهلاك بلا شك سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب بشكل عام.

وفي البداية جاءت الأوامر السامية من لدن عاهل البلاد المفدى القاضية بتشكيل "لجنة عليا" لبحث آليات التعامل مع هذه الجائحة، نظراً لأهمية الأمر والإستعداد الأمثل لمواجهته وما صدر عن تلك اللجنة من إجراءات وقرارات متماثلة مع مقتضيات كل مرحلة، ساهم في تقليل تأثيرات هذه الجائحة وإنشارها، وما لا شك فيه أن مستوىوعي والتوعي الاجتماعي مع قرارات اللجنة سبب رئيسي في تقليل عدد الحالات المصابة بالفيروس، ومع صدور الإجراءات التي تخضت عن اللجنة المكلفة بمتابعة مستجدات جائحة فيروس كورونا "كوفيد 19" والتي جاءت متدرجة، بهدف إحتواء إنتشار الفيروس من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم تضرر مصالح المواطنين والمقيمين أو تأثر حياتهم اليومية جاءت الإستجابة مباشرة من أفراد الشعب العماني في جميع المحافظات وب مختلف المستويات لتكميل الجهود والأهداف المرجوة، وثمن المواطنون من مختلف محافظات وولايات السلطنة القرارات والإجراءات التي تم إتخاذها من قبل الحكومة لإحتواء إنتشار هذه الجائحة.

في حين تجلت أهمية بعض الفعاليات في المجتمع، ومنها: (الأطباء، والطواقم الطبية الذين أصبحوا أول من يتصدى لهذا الفيروس، وأصحاب الخدمات الضرورية لاستدامة الحياة، ووسائل الإعلام المرئية منها والمسموعة، والأنشطة التجارية والخدمة خاصة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية). وقد أظهرت آخر الإحصائيات المنشورة على موقع "نبض" حالات الإصابة والتعافي والوفيات، جراء تأثيرات فيروس كورونا "كوفيد 19" على مستوى العالم، وكذلك على مستوى سلطنة عمان، حتى تاريخ 7 إبريل 2021، وفق الجدول التالي¹:

البيان	الإصابات	التعافي	الوفيات
العالم	133,060,565	107,313,090	2,887,247
عمان	165,480	148,303	1,728

وأمام هذا التحدي تبرز معادلة صعبة جداً، تكمن في تحقيق التوازن بين أهمية حياة البشر وصحتهم من جهة، وبين تحريك الاقتصاد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، وهنا يتجلّى وعي الفرد، ومدى إتباعه كل التعليمات وحماية نفسه وأسرته والمجتمع من تفشي هذا الوباء الذي أصبح يهدّد الكبير والصغير والحاكم والمحكوم والغني والفقير على حد سواء، مما إثارة الخوف الشديد، نظراً لفقدان السيطرة عليه، وإنحراف مجرى الحياة العامة عن طبيعتها الاعتيادية والمألوفة، ناهيك عن إتساع أجواء من حالة عدم اليقين بالمستقبل.

وفي وسط هذه الأجواء، بلا شك سيترك هذا الفيروس تأثيرات اقتصادية كبيرة وعميقة لمعظم الاقتصاديات العالمية، سواءً كان على مستوى الدول المتقدمة والنامية، ولكن التأثيرات الاقتصادية ستكون أكبر على اقتصاديات الدول النامية، والدول الأقل نمواً، وفي ضوء ذلك تحاول هذه الدراسة قراءة التداعيات الاقتصادية المحتملة لفيروس كورونا "كوفيد 19" على الاقتصاد العماني، في ظل الإجراءات الاحترازية التي

أخذتها الحكومة لمواجهة فيروس كورونا ومنع إنتشاره ومحاصرته، وتقترن بعض التدخلات الإقتصادية الالازمة للتخفيف من شدة التداعيات في ظل الخيارات المتاحة، من هنا تتعلق أهمية هذه الدراسة.

إن مضمون الكلمات المصيّبة بجلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله ورعاه- في 18 نوفمبر 2020م والتي يقول فيها: [أولينا الأمر إهتماماً خاصاً، متابعين تطوراته على المستوى الوطني وعلى المستويات الإقليمية والدولية، مسخرين كافة الأسباب التي تسهل إستيعاب تأثيرات هذه الأوضاع، وتحفيض حدة آثارها، على كافة قطاعات الدولة] كان لها الأثر الإيجابي في التخفيف من حد تداعياتجائحة كورونا على الحياة العامة في السلطنة بشكل عام.

أهمية الدراسة:

بالتأكيد بأن أهمية الدراسة تكمن في تسليط الضوء على هذا الوباء العالمي من جهة، وعلى القطاعات الإقتصادية في سلطنة عمان من جهة أخرى، والبحث في مدى تأثير الإقتصاد العماني بفيروس كورونا "كوفيد 19" وما هي أسباب الحلول للتعايش مع هذه الظروف الإستثنائية، وهل الاقتصاد العماني قادر على التصدي لإي إزمة قد يتعرض لها، والتعرف بالحلول والإجراءات المتخذة في سبيل التصدي لهذه الجائحة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على النقاط التالية:

1. إبراز مدى نجاح الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل الحكومة، لاحتواء هذا الفيروس والتقليل من آثاره على الحياة الإقتصادية في البلاد.

2. تسليط الضوء مدى قدرة الإقتصاد العماني على التصدي لفيروس كورونا "كوفيد 19" وإي إزمة أخرى قد يتعرض لها مستقبلاً.

فرضيات الدراسة:

بعد الإقتصاد العماني من الإقتصاديات الحديث جداً، صموده أمام أي إزمة إقتصادية عالمية أمر في منتهى الصعوبة، لذا تفترض هذه الدراسة:

1. بأن الاقتصاد العماني يتأثر تأثراً كبيراً بحيث لا ينجو أحد من تأثيرات هذه الجائحة، بالرغم من التكافل الاجتماعي الذي يتحلى به الشعب العماني.

2. بأن تتأثر مالية الدولة أكثر بكثير من تأثر الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص، نظراً لانخفاض أسعار النفط كمعدني رئيسي للخزانة من جهة، وتأثيرات الجائحة من جهة أخرى.

3. بأن الكثير من مؤسسات القطاع الخاص تتوقف عن ممارسة أعمالها التجارية أو تعلن إفلاسها، خاصة تلك التي تعتمد على تنفيذ أعمال ينفق عليها من خزانة الحكومية.

منهجية الدراسة:

تم إعتماد المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي لأهم ما ورد في تقارير وبيانات "اللجنة العليا" المكلفة ببحث تداعيات جائحة كورونا "كوفيد 19" والدراسات السابقة والنشرات الإحصائية والمجلات والصحف ووسائل التواصل الاجتماعي ونشرات الأخبار المروءة والمسموعة، بالتركيز على مصادر وزارة الصحة العمانية، ومصادر المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ونشرات وزارة الداخلية والمالية، بغرض تحليلها ومعرفة مدى تأثير هذه الجائحة وقوتها التصدي لها.

كلمات المفتاحية:

{البلاد، الحكومة، اللجنة العليا، التدابير، فيروس، كورونا، كوفيد 19، الجائحة، الصحة، الوقاية، الإقتصاد، التنمية}

المبحث الأول

الاقتصاد العماني وفيروس كورونا

يعتبر الاقتصاد العماني من الإقتصاديات التي تعتمد على الموارد الريعية مثل "النفط" ويصنف ضمن الإقتصاديات النامية والمحديثة، إذ أن السياسة العمانية المتسنة بالتوزن والعلاقات الطيبة مع الجميع قد ساهمت في إستقطاب الكثير من الإستثمارات إلى أرض السلطنة، بالإضافة إلى البنية التحتية التي تكاد أن تكون متكاملة، خاصة في قطاع المواصلات على الرغم من التضاريس والطبيعة الوعرة والمكلفة لتنفيذ أي مشروع.

وهنا يفترض بأن الاقتصاد العماني يكون أقل تأثر بفيروس كورونا "كوفيد19" نظراً لأنه أقل إنفتاحاً للإقتصاد العالمي من جهة، ومن جهة أخرى نجد مفهوم التكافل الاجتماعي الذي يتميز به الشعب العماني له آثار إيجابية في التقليل من وطأت هذه الجائحة وغيرها، مثل مبادرات التي قدمتها مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك إسهامات الأفراد التي كان لها الأثر الإيجابي في مساعدة الفئات المتضررة، علاوةً على ظهور المنصات الإلكترونية المساندة والتي تركز على تقديم إستشارات في كافة القطاعات تقريباً، ناهيك عن تلك المنصات التي تسعى إلى إستثمار وقت فراغ الأفراد في مختلف الفئات بطرح دورات وبرامج تدريبية إلكترونية مجانية وغيرها من الإجراءات الإيجابية التي تعد في حد ذاتها سبلاً لمواجهة هذه الجائحة، وفي هذا السياق سوف نتناول في هذا المبحث الاقتصاد العماني في المطلب الأول وفي المطلب الثاني جائحة كورونا "كوفيد19"، كمبحث إستهلاكي في هذه الدراسة.

المطلب الأول: الاقتصاد العماني:

تعتبر سنة 1970 م بداية إنطلاقة الاقتصاد العماني الحديث، وكذلك إنطلاقة نهضة عمان المباركة التي إرتسم خطوطها المغفور له بإذن الله تعالى جلالته السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور، طيب الله ثراه، حيث خرجت عمان من عتمة الظلام إلى النور، فعملت حكومة سلطنة عمان منذ ذلك الحين على الإهتمام بالإنسان كمحور رئيسي للتنمية كما عملت على تأسيس بني تحتية راسخة ودفع عجلة التنمية والتطور قديماً، حيث نشط الاقتصاد العماني بالإكتشافات المتالية لحقول النفط والغاز والمعادن وغيرها من الثروات، إلا أن الإعتماد على النفط أخذ الصدارة على الرغم من الخطط الاقتصادية التي تهدف إلى التنويع الاقتصادي.

وينتهج الاقتصاد العماني سياسة الخطة الخمسية، حيث رسمت أول خطة خمسية في السلطنة عام (1976-1980 م)، وبطبيعة الحال تنقسم كل خطة خمسية إلى خمسة موازنات عامة، ونجد بأن حكومة السلطنة قد أخذت على عاتقها أمر التنمية وتوجيه الاقتصاد العماني، مع الاهتمام بالقطاع الخاص ودعا حتى يأخذ بزمام المسؤولية في المراحل القادمة، فمن موازنة لا تتعدى نفقاتها (245,000,000) ريال عماني في عام 1980 م، إلى موازنة بلغت نفقاتها (13,200,000,000) ريال عماني في عام 2020 م.²

المطلب الثاني: فيروس كورونا "كوفيد19":

ما لا شك فيه بأن المنظمة العالمية للصحة تعمل جنباً إلى جنب مع الخبراء والحكومات والشركاء العالميين للإسراع في التوسيع نحو المعرف العلمية عن هذا الفيروس الجديد "كوفيد19"، حيث تعمل جاهدة على تتبع خطى إنتشار الفيروس، وتبادل المشورة مع الشركاء، وإسداء التوجيهات والنصائح إلى البلدان والمنظمات الأخرى والأفراد على حد سواء، بشأن التدابير التي يجب اتخاذها لحماية الصحة العامة والحيولة دون إنتشار هذه الجائحة³، وجائحة فيروس كورونا "كوفيد19" عبارة عن نوع من أنواع الفيروسات التي تصيب الجهاز التنفسى، وهذا الفيروس من شأنه أن يترافق مع عدد من الأعراض المختلفة، أهمها: (ارتفاع درجة حرارة الجسم، والسعال، وضيق في التنفس) وهذه الأعراض قد تتراوح بين الطفيفة والشديدة، حيث تشير بعض المراكز البحثية ومنها على سبيل المثال (المركز الأمريكي للوقاية من الأمراض ومكافحتها "CDC") أن أعراض فيروس كورونا قد تظهر بعد ما بين {2-14} يوم تقريباً من تعرض الشخص للفيروس.

مفهوم فيروس كورونا "كوفيد 19":

إن فيروس كورونا ينتمي إلى عائلة كبيرة من فيروسات الجهاز التنفسى، حيث تسبب هذه الفيروسات بعضها أمراضًا أقل من غيرها، مثل نزلات البرد، وأمراض أخرى أشد، أمثال متلازمة "الشرق الأوسط التنفسية، والتنفسية الحادة الوخيمة" وتنقل بعض هذه الفيروسات بسهولة من شخص لآخر، بعكس الفيروسات أخرى 4.

الوقاية من فيروس كورونا "كوفيد 19":

حتى الآن لا توجد طرق محددة للوقاية من فيروس كورونا، لذا فإن الطريقة الأمثل للوقاية منه هي محاولة تجنبه كلياً، حيث توصي جميع القطاعات الصحية ومراسيم الأبحاث، باتباع طرق الوقاية من الإلتهابات الرئوية والتي تشمل 5: (الاستمرار على غسل اليدين بالماء والصابون، وتجنب ملامسة العينين أو الفم أو الأنف في حال عدم التمكن من غسل اليدين، وتحقيق مبدأ التباعد الاجتماعي والذي من شأنه أن يقلل من فرص الإصابة بالفيروس، واستخدام المعقم في حال عدم توفر الماء والصابون، على أن يحتوى المعقم على 60% كحول على الأقل).

هذا وتقوم الصحة العامة بكلفة مجموعاتها المختصة، مثل: المراكز الخاصة بمكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة "CDC" والمنظمة العالمية المعنية بالصحة "WHO" بمراقبة هذه الجائحة والعمل على نشر التحديثات أول بأول على موقعها على الشبكة العالمية "الإنترنت"، ووفق التقارير المنشورة فإن شدة أعراض "كوفيد 19" تتراوح بين خفيفة جداً إلى الحادة، وقد يُصاب بعض الأشخاص بأعراض لا تكاد تذكر، وقد لا تكون لدى بعض الناس أي أعراض على الإطلاق، كما قد يعاني بعض الأشخاص من تأزم الأعراض، مثل: تفاقم شديد في ضيق النفس، والإلتهاب الرئوي، في فترة إسبوع تقريباً من بدء الأعراض، والأشخاص الأكبر سنًا عرضة بشكل أكبر لخطر الإصابة بأعراض "كوفيد 19" ويزداد ذلك الخطر كلما تقدم الشخص في العمر، وهذا يدل على أن الفيروس ينتشر بسهولة بين الناس، وإلى هنا يستمر العلماء باكتشاف المزيد عن كيفية إنتشاره، حيث أظهرت البيانات المتوفرة إلى حد الآن بأنه ينتشر من خلال مخالطة الناس بعضهم البعض خاصة المخالطة اللصيقة دون الأخذ بالتباعد الآمن المتمثل في "6 أقدام أو 2 متر" كما أن الفيروس ينتشر عن طريق الرذاذ التنفسى المنطلق من الفم عندما يسعل المصاب بالفيروس أو يعطس أو يتحدث،،، الخ، الأمر الذي يمكن إستنشاق هذا الرذاذ أو دخوله في فم شخص قريب أو أنفه أو عينيه، ويسبب له العدوى بالمرض.

وفي الآونة الأخيرة أصدرت إدارة الغذاء والدواء الأمريكية "FDA" ترخيصاً بصورة طارئة بشأن استخدام ثلاث لقاحات لفيروس كورونا "كوفيد 19" الأول من إنتاج {فايزر - بيوإنتيك} والثاني من إنتاج {موديرنا} والثالث من إنتاج {جانسن - جونسن آند جونسن} وهذه اللقاحات قد تقيك من العدوى في حال أصبحت بفيروس "كوفيد 19" ،

هذا وتشير التقارير العالمية إلى أن المسافرين قد يكونوا أكثر عرضة للإصابة بالفيروس، لذا يجب على التتحقق من موقع الإنترنت الخاصة والمهتمة بنشر معلومات ونصائح عن هذا الفيروس، مثل: المراكز الخاصة بمكافحة الأمراض والوقاية منها بالولايات المتحدة الأمريكية "CDC" والمنظمة العالمية المعنية بالصحة "WHO" للإطلاع على آخر المستجدات 6.

المبحث الثاني

الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل الحكومة لإحتواء فيروس كورونا

لقد اتخذت معظم حكومات العالم إن لم تكن جميعها إجراءات إحترازية من أجل التصدي لآثار جائحة فيروس كورونا "كوفيد 19" ، ومن هذه الإجراءات إغلاق المراكز التجارية والمتاجر، وتحريم العمل بالمدارس والجامعات والمطاعم والملاهي، وأيضاً تعليق الحضور لأماكن العمل إلى حد 50%， وإغلاق أماكن العبادة بصورة نهائية، وإيقاف أو الحد من حركة السفر عبر المطارات والموانئ، 7.

حيث مر أكثر من عام منذ ما إستيقظ العالم على خبر فيروس كورونا، وقد شهد العالم في هذه الفترة القصيرة أحداث تذكر بفترات الحروب، ومنها:

- إغلاق للمنشآت الإجتماعية والتعليمية والدينية شبه كامل.
- توقف تيار الإنتاج وتجمد الاقتصاد إلا في حالات إستثنائية.
- وضع الشعوب في عزل إجتماعي، الأمر الذي أدى إلى خلو الشوارع والأزقة وتحولها إلى "مدن أشباح".

من هنا نجد بأن حكومة سلطنة عمان قد إتخذت عدة إجراءات إحترازية من شأنها محاصرة الفيروس وتقليل فجوة إنتشاره، والسيطرة عليه، وبالفعل نجحت الحكومة متمثلة في اللجنة العليا لبحث تداعيات فيروس كورونا "كوفيد19" إلى حد بعيد في السيطرة على إنتشار الفيروس في موجته الأولى، وفيما يلي ستناول الباحث تلك الإجراءات من خلال المطلبين التاليين: المطلب الأول: الإجراءات الإحترازية المتخذة من قبل اللجنة العليا في شأن المنع والحضر، المطلب الثاني: الإجراءات الإحترازية المتخذة من قبل اللجنة العليا في شأن السماح مع أخذ جميع الإجراءات الإحترازية.

المطلب الأول: الإجراءات الإحترازية المتخذة من قبل اللجنة العليا في شأن المنع والحضر:

وسوف نتناول في هذا السياق، أهم القرارات الصادرة عن "اللجنة العليا" الخاصة بالآليات التعامل مع جائحة كورونا "كوفيد19" والمتمثلة بسياسة المنع والحضر والتوقف والعقوبة، بهدف إحتواء الموقف والحد من إنتشار الجائحة، وإليكم بعض هذه الإجراءات:

- في السابع عشر من مارس 2020م أصدرت الحكومة ممثلة في "اللجنة العليا" لبحث آلية التعامل مع التطورات الناجمة عن إنتشار فيروس كورونا "كوفيد19" القرارات التالية: {إغلاق جميع المحلات التجارية في المجتمعات التجارية، إغلاق الأسواق التقليدية، إيقاف الأسواق الشعبية، وإغلاق الصالات الرياضية والأندية الثقافية، وإغلاق الصالات الرياضية، والنادي الصحية، ومنع تقديم الطعام في المطاعم والملاهي، بما فيها تلك الموجودة في الفنادق، وإغلاق محلات الحلاقة والتجميل الرجالية والنسائية}.
- وفي 22 مارس 2020م إتخذت اللجنة العليا، عدة قرارات على أن يتم العمل بها اعتباراً من 23 مارس 2020م، والقرارات هي:

1. العمل على تقليل عدد الموظفين الموجودين في مقرات العمل في الجهات الحكومية إلى ما لا يزيد عن 30% من إجمالي عدد الموظفين لإنجاز الأعمال الضرورية، فيما يباشر بقية الموظفين أعمالهم عن بعد وفق ما تحدده الوحدة أو الجهة التي يعمل بها الموظف، وعلى رؤساء الوحدات الحكومية إتخاذ التدابير الازمة لضمان عدم تأثير الأعمال الأساسية بتقليل عدد الموظفين، واتخاذ التدابير الإحترازية والوقائية الازمة لمنع إنتشار الجائحة.

2. منع التجمعات بكلفة أنواعها في الأماكن العامة، وإتخاذ الإجراءات المناسبة حيال المخالفين.

3. العمل على إغلاق قاعات خدمات المراجعين في المؤسسات العامة والخاصة، وإستخدام الخدمات الإلكترونية بقدر الإمكان.

4. إغلاق محلات الصرافة، وتولى البنوك القيام بتقديم خدمات الصرافة، مع ضرورة إتخاذها التدابير الإحترازية والوقائية الازمة لمنع إنتشار الجائحة.

5. العمل على وقف الطباعة الورقية للصحف والمجلات والمنشورات بمختلف أنواعها، ومنع تداولها، ومنع بيع وتداول الصحف والمجلات والمنشورات التي تصدر خارج السلطنة.

وفي هذا الصدد تحدث اللجنة القطاع الخاص على إستخدام آليات مناسبة للعمل عن بعد بما يتواافق مع الوضع الحالي، وتقليل تجمعات العمال والموظفين أثناء العمل، كما تحدث اللجنة المؤسسات التجارية والأفراد على الحد من التعامل بالأوراق النقدية، وإستخدام الدفع الإلكتروني بدليلاً لذلك، لما تشكله الأوراق النقدية من خطورة فيما يتعلق بنشر الفيروس في أوساط المجتمع.

وأكدت اللجنة مناشدتها الجميع بضرورة الالتزام التام بكل ما يصدر من قرارات وتحصيات لما فيه الصالح العام.

- وفي 23 مارس 2020م أصدرت اللجنة العليا قراراً يقضي بإغلاق جميع المحلات داخل وخارج المجتمعات التجارية، على أن يستثنى من القرار {العيادات، ومحلات النظارات، وال محلات التموينية الغذائية والإستهلاكية، والصيدليات}.
- وفي 1 إبريل 2020م تم عزل ولاية مطرح محافظة مسقط، وفي 10 إبريل 2020م محافظة مسقط كلياً.⁸
- في الرابع عشر من مايو 2020م، خصص جهاز الشرطة الأرقام التالية: 24569183 – 24569186 (24569186) للإبلاغ عن المخالفات المتعلقة بإقامة التجمعات وأي مخالفة أخرى، وهنا تؤكد الشرطة بأن الإبلاغ عن المخالفين مهمة إجتماعية وأخلاقية⁹، وفي هذا الصدد صدرت عقوبة صادرة ضد مخالفين، بموجب القضية رقم (8484/2020/36) في 9 يونيو 2020م حكمت المحكمة الإبتدائية بقرارات بإدانة سبعة متهمين بجناحة الإمتياز عن تنفيذ الإجراءات والتداير المقررة لمنع إنتشار العدوى، حيث قضت بمعاقبهم بغرامة (600 ريال عماني) لكل واحد منهم، بإسناد "الحدث" يكتفي بتوبيقه، حيث تم توبيقه في قاعة المحكمة، وتم إلزامهم - ماعدا الحدث - بالعقوبات الجزائية، كما قضت المحكمة ذاتها بالعقوبة ضد تسعة بنجاليين في القضايا أرقام (36) (20208760/36) و (8761/2020/36) و (8762/2020/36) و (8763/2020/36) على التوالي بتاريخ 15 يونيو 2020م بجناحة الإمتياز عن تنفيذ الإجراءات والتداير المقررة لمنع إنتشار العدوى، حيث قضت بمعاقبهم بغرامة (500 ريال عماني) لكل واحد منهم، ومصادرة المضبوطات وإبعادهم جميعاً بصفة دائمة من البلاد بعد الإنتهاء من تنفيذ العقوبة وإلزامهم بالعقوبات الجزائية¹⁰.

والجدول التالي يوضح نوع الغرامة وقيمتها، وفق ما هو مقرر من قبل السلطات المختصة:

القيمة ر.ع	الغرامات المفروضة على الإنتهاكات
3,000	عدم إغلاق المحلات التجارية التي قررت اللجنة العليا إغلاقها
1,500	منظمو التجمعات المحظورة، بما في ذلك تجمعات العيد، وحفلات الزفاف، والجنائز، والتجمعات في أماكن العبادة، وغير ذلك من التجمعات
300	خلع سوار التتبع أو إتلافه
300	عدم ترك مقدد فارغ بين عامل وآخر في وسيلة نقل العمال
300	عدم تقسيم العمال في أماكن السكن على مجموعات حسب الأسس المقررة
500	عدم توفير وحدات عزل وحجر صحي للعمال الموجودين في أماكن سكن العمال
200	الامتناع عن إجراء اختبارات فيروس كورونا
200	انتهك الحجر الصحي المنزلي أو المؤسسي
100	حضور التجمعات المحظورة
100	عدم التقيد بعدد العمال الموجودين في كل غرفة بما يتواافق مع إشتراطات الصحة والسلامة المهنية
20	الامتناع عن وضع قناع الوجه في الأماكن العامة

- قررت اللجنة العليا، إغلاق كلاً من: الجبل الأخضر وجبل شمس وولاية مصرة ومحافظة ظفار، ومنع أية تجمعات أو أنشطة سياحية، اعتباراً من الساعة الثانية عشر ظهر يوم السبت 13 يونيو 2020م حتى نهاية يوم الجمعة الموافق 3 يوليو 2020م.
 - وفي 21 يوليو 2020م، قامت اللجنة العليا بإصدار قرار بالإغلاق التام بين محافظات السلطنة إبتداءً من يوم السبت 25 يوليو 2020م إلى يوم السبت 8 أغسطس 2020م، كما قررت منع الحركة، وإغلاق الأماكن العامة وال محلات التجارية خلال المدة المذكورة سلفاً من الساعة (7) مساءً حتى الساعة (6) صباحاً.¹¹
 - اعتباراً من يوم الأحد الموافق 11 أكتوبر 2020م تقرر منع الحركة وإغلاق جميع الأماكن العامة وال محلات التجارية من الساعة (8) مساءً، وحتى الساعة (5) صباحاً، وذلك حتى يوم السبت 24 أكتوبر 2020م¹².
 - وفي إطار متابعة اللجنة للوضع الوبائي للسلالة الجديدة من فيروس كورونا "كوفيد19" قررت في 21 ديسمبر 2020م، منع الدخول والخروج من وإلى السلطنة، عبر مختلف المنافذ البرية والجوية والبحرية إبتداءً من الساعة الواحدة من صباح يوم الثلاثاء 22 ديسمبر 2020م ولمدة إسبوع، مع إثنان طائرات وسفن الشحن والشاحنات¹³.
- المطلب الثاني: الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل اللجنة العليا في شأن السماح بحذر:**
- صدرت عن اللجنة العليا المكلفة ببحث و متابعة تداعيات فيروس كورونا "كوفيد19" العديد من القرارات في شأن السماح بعودة معظم القطاعات إلى نمارسة أعمالها، مع أخذ جميع الإجراءات الاحترازية لسلام الجميع، وتواترت تلك القرارات حتى عادت معظم جوانب الحياة إلى حالتها الطبيعية، ولكن وللأسف الموجة الثانية والثالثة وما صاحبها من إنتشار للفيروس، أدت إلى العودة إلى سياسة الحظر والمنع والإغلاق، وسوف نستعرض فيما يلي أهم تلك القرارات:

- اعتباراً من 17 يناير 2020م قررت اللجنة العليا العودة التدريجية لطلبة المدارس بنظام التعليم المدمج، وفق الأسس والآليات التي تضعها الوزارة المختصة، مع التأكيد على ضرورة الإلتزام بتطبيق كافة الإجراءات الاحترازية التي وردت في البروتوكول الصحي، حفاظاً على سلامة الطلبة والمئتين التدريسية والإدارية.
- في 24 يوليو 2020م قررت اللجنة تسهيل السفر للخارج عبر المنافذ الجوية للمواطنين، بشرط إلتزامهم عند العودة بالضوابط الاحترازية الموضوعة مثل تلك الحالات.
- في 26 أغسطس 2020م قررت اللجنة العليا فتح الحزمة إضافية من الأنشطة التجارية والصناعية، مع التأكيد على إتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية، والأنشطة هي: (إستئناف سباقات الهجن العربية، وقاعات الإجتماعات في المنشآت الفندقية، والمطاعم والمكافحة العامة، وصالات اللياقة البدنية، و محلات الحلاقة و محلات العناية الشخصية الرجالية، ومراكز التجميل و محلات تصفييف الشعر النسائية، والتجميل بالليزر في صالونات التجميل، والدراجات المائية والشاطئية، وتأجير وبيع مستلزمات الأفراح، عيادات الطب التقليدي (الشعبي)¹⁴).
- وفي 22 سبتمبر 2020م، قررت اللجنة رفع الإغلاق عن محافظة ظفار اعتباراً من يوم الخميس الأول من أكتوبر 2020م مع ضرورة الإلتزام بالإجراءات الاحترازية والوقائية التي تضمن سلامة الجميع، كما تقرر السماح بعودة من يحمل إقامة سارية المفعول إلى السلطنة اعتباراً من الأول من أكتوبر 2020م، شريطة الخضوع للفحص المخبري (PCR) عند العودة والإلتزام بالحجر الصحي لمدة (14) يوماً¹⁵.
- بتاريخ 27 ديسمبر 2020م، قررت اللجنة العليا إنهاء العمل بقرار منع الدخول والخروج من وإلى السلطنة عبر جميع المنافذ من الساعة الثانية عشرة من صباح يوم الثلاثاء 29 ديسمبر 2020م، مع الإلتزام بجميع الإشتراطات الصحية المنصوص عليها¹⁶.

المبحث الثالث

تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العماني والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لتخفيض من حدت تلك التداعيات: على مدى الثلاثين عام المنصرمة تقريباً لم يسجل العالم تراجعاً حاداً لأسعار النفط مثل عام 2020م، حيث وصل إنخفاض أسعار النفط إلى منتصف الثلاثين دولار، علاوةً على هذا الإنخفاض الشديد في أسعار أهم سلعة محركة للإقتصاد العالمي، نجد بأن فيروس كورونا "كوفيد 19" هو الآخر ينخر في الإقتصاد العالمي، حيث عطل العديد من الأنشطة التجارية والإقتصادية، وألغى الكثير من المؤتمرات والمعارض الدولية التي بلا شك كانت رافداً مهماً للقطاع الاقتصادي، وتعمل على تعزز التبادل التجاري بين كافة البلدان، مسجلاً تراجعاً كبيراً في الحركة السياحية وغيرها من أوجه الحياة الإقتصادية.¹⁷

وقالت دراسة أعدها باحثون من جامعة سيدني الأسترالية، إن تفشي الوباء وتداير الحد من انتشاره كلف الإقتصاد العالمي في عام 2020 تقريباً، (3.8) تريليون دولار، وتسبب في فقد (147) مليون شخص لوظائفهم، وفقاً لصحيفة "ديلي ميل" البريطانية¹⁸. كما لا يخفى أن التعاون الكبير بين المؤسسات الرسمية في التعاطي مع هذه الجائحة أدى إلى أدوار تكاملية لتوفير كافة الإمكانيات وتسخير كل الجهد للعبور من هذه الأزمة، فلا يشعر المواطن مع كل هذه الإجراءات بأي نقص في أي خدمة من الخدمات حيث كان السعي دووباً لتوفير كافة السلع الإستهلاكية والمواد الغذائية¹⁹.

من هنا نجد بأن سلطنة عمان تأثرت بهذه الجويات حالها كحال بقية الدول الأخرى المصدرة للنفط، حيث نجم هذا التأثر عن {تفشي الوباء العالمي، فيروس كورونا "كوفيد 19"} و {إنخفاض أسعار النفط} وعلى الرغم من التراجع في عائدات النفط منذ عام 2014م والوضع المالي الصعب، إلا أن الحكومة قد إستجابت بأسرع وقت للتعامل مع تلك التداعيات، والعمل على التخفيض من الآثار الإقتصادية من خلال حزمة من الإجراءات للحفاظ على الإستقرار المالي، ودعم القطاعات والفئات المتضررة، وتحفيز الطلب لمنع حدوث ركود إقتصادي طويل.²⁰

وفي هذا الصدد سينتناول الباحث في هذا البحث، تداعيات فيروس كورونا على الإقتصاد العماني في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لتخفيض من حدت تداعيات الجائحة.

المطلب الأول: تداعيات فيروس كورونا على الإقتصاد العماني.

تسبب فيروس كورونا "كوفيد 19" في تداعيات غير مسبوقة في جميع دول العالم، حيث أن إستمرار الجائحة مع إستمرار الإنخفاض الشديد في أسعار النفط، تربت عليه الأثر الكبير على عدة قطاعات إقتصادية، وفي ضوء الإنعكاسات الإقتصادية محلياً وعالمياً، فقد تفضل جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، فأسدى أوامره السامية الكريمة بتشكيل لجنة منبثقة عن اللجنة العليا، تتولى معالجة الآثار الإقتصادية الناجمة عن الجائحة عبر وضع آلية مناسبة تضمن سرعة عودة الأنشطة الإقتصادية لضمان تحقيق معدلات نمو إقتصادي متوازن. وحول تأثير جائحة كورونا "كوفيد 19" على الإقتصاد العماني فقد تأثرت السلطنة شأنها شأن الدول الأخرى المصدرة للنفط، بإنخفاض أسعار النفط من جهة، تفشي الوباء العالمي من جهة أخرى، وعلى الرغم من التراجع في عائدات النفط والوضع المالي الصعب، نتيجة تراجع أسعار النفط منذ عام 2014م، فقد إتخذت الحكومة إجراءات من شأنها التخفيف من العواقب الإقتصادية للأزمة، وذلك من خلال حزمة من الإجراءات للحفاظ على الإستقرار المالي ودعم القطاعات والفئات المتضررة وتحفيز الطلب لمنع حدوث ركود إقتصادي متوسط أو طويل الأمد.

ومن أبرز القطاعات المتأثرة بالجائحة في سلطنة عمان، قطاع الفنادق والمطاعم، وفي المرتبة الثانية قطاع النقل والتخزين، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة " وخاصة في السلع المعمرة والكماليات" ويعتبر العباء الأكبر في هذه القطاعات على الشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة

العاملين لحسابهم الخاص، كما أن هذه القطاعات تتطلب صلة مباشرة مع المستهلك وقد تأثرت نتيجة إنخفاض الطلب الداخلي وكذلك إنجاز الطلب من قبل السياح والمسافرين من رجال الأعمال وغيرهم نتيجة إغلاق الحدود.

وفي إطار إهتمام جلالته أعزه الله، بتداعياتجائحة كورونا على الوضع الاقتصادي في السلطنة، فقد تفضل فأصدر أوامره السامية بإعتماد برنامج القروض الطارئة بدون فوائد، لمساعدة بعض الفئات الأكثر تضرراً من رواد ورائدات الأعمال خاصة الحالات التالية: الحاصلين على بطاقة ريادة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعاملين لحسابهم الخاص، وكذلك المستفيدين من قروض بنك التنمية العماني وصندوق الرفد. لذا نجد بأن تداعيات فيروس كورونا على فرص العمل في جميع القطاعات أصبحت واضحة، ولا سيما قطاع «الخدمات» على الصعيد العالمي نتيجة التباعد الاجتماعي، ونظراً إلى أن هذا القطاع هو المصدر الرئيسي لفرص العمل، فأي تأثيرات وخيمة تطاله ستترجم إلى خسائر كبيرة في الوظائف²¹.

وحول التأثيرات على العمالة الوطنية فقد أوضح رئيس إتحاد عمال السلطنة في مقابلة خاصة مع إذاعة الشبيبة، بأنه تم إخاء خدمات تصريح عدد (6341) عامل في أكثر من (120) شركة ومؤسسة في سلطنة عمان خلال عام 2020م، ويتوقع رئيس الإتحاد بأن هذا الرقم يتضاعف بحلول عام 2021م إن لم يكون أكثر من الضعف، حيث أشار إلى أن في الربع الأول من عام 2021م، بأن هناك شركات ومؤسسات قامت بإختصار الوزارة المعنية برغبتها في تصريح عمالها وكذلك هناك شركات صرحت بالفعل عمالها، وأخرى لا زالت تدفع رواتب العمال كاملة أو مجزئة وهم في بيوقتهم، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه الآن، فإننا نتوقع تضاعف أعداد المسرحين خلال عام 2022م، وقد يصل إلى التسريح بشكل يومي، كما ذكر رئيس الإتحاد بأن هناك تسريحمنهج يلجأ له بعض أصحاب العمل للتخلص من العمال أصحاب الأجور العالية، قد يكون التسريح فردي أو جماعي، وإتحاد عمال السلطنة يحارب هذه الظاهرة لما لها من آثار وخيمة اجتماعية وإقتصادية على العمال، بشكل خاص وعلى الحياة الإقتصادية بشكل عام²²، وفي هذا الصدد من الأهمية أن يوفر قانون العمل الجديد الضمانات والحماية القانونية للعامل من الفصل التعسفي من خلال تعديل أحكام المادة (37) من قانون العمل الحالي التي يستغلها كثير من أصحاب العمل في إخاء خدمات العمال دون مبررات وأسباب قانونية، إضافة إلى تعزيز الحماية القانونية للأعضاء النقابيين من الإنتهاكات التي قد يتعرضون لها من قبل أصحاب العمل أو مثيلهم.

علاوةً على ذلك فإن فيروس كورونا "كوفيد19" قد ألقى بظلاله على جميع مفاصل الحياة الإقتصادية، وفي إطار تداعيات فيروس كورونا "كوفيد19" تم إلغاء المهرجانات وجميع المناسبات والمعارض، ومنها على سبيل المثال، إلغاء مهرجان صلاة السياحي للعام 2020م، وهنا إنخرمت محافظة ظفار من أبرز نشاط إقتصادي سنوي، يعول عليه جميع المواطنين وكافة القطاعات الإقتصادية، بالإضافة إلى إلغاء معرض الكتاب في مسقط، وما لا شك فيه بأن التأثيرات الإقتصادية سوف تكون وخيمة جداً.

فيما يلي سوف نستعرض مؤشرات التجارة الخارجية في سلطنة عمان خلال الثلاثة سنوات الأخيرة 2018، 2019، 2020م، وفق ما توضّحه إحصائيات المركز الوطني "للإحصاء والمعلومات" في سلطنة عمان.

بالريال العماني

المؤشر	سبتمبر 2018م	سبتمبر 2019م	سبتمبر 2020م
الواردات	9,908,601,453	9,038,268,488	6,039,357,423
ال الصادرات	23,658,703,932	22,690,984,461	7,469,107,061
إعادة التصدير	1,843,143,685	1,464,187,194	1,243,482,736
الميزان التجاري	15,593,246,164	15,116,903,167	2,673,232,374

هذا ويتبين من الجدول أعلاه بأن هناك تراجع قوي جداً في مجريات التجارة الخارجية في سلطنة عمان، ويعزى ذلك إلى إنخفاض أسعار النفط من جهة، وآثار جائحة فيروس كورونا "كوفيد 19" من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد يعد قطاع السياحة من أكثر القطاعات تأثراً بالجائحة، حيث أن الكثير من الدول تعول على قطاع السياحة لدعم الدخل وتوفير فرص عمل للمواطنين، والسلطنة ليست بمعزل عن دول العالم حيث تعول على هذا القطاع بأن يصبح من القطاعات الواعدة في تنمية مصادر الدخل، إلا أنه لم يعد هناك مجال للسياحة نتيجة هذه الجائحة، وذلك بسبب توقف حركة الطيران وإغلاق المطارات وخوف الأفراد من التنقل مع انتشار الوباء²³.

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لتخفيف من حدت تداعيات الجائحة:

إن الإجراءات التي إتبعتها السلطنة لمواجهة جائحة كورونا "كوفيد 19" تتمثل في مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية لتوفير السيولة وخفض تكلفة الإقراض وضمان إستمرار توفير الائتمان للقطاعات المتاثرة، كما حث البنك المركزي العماني البنوك التجارية على تأجيل سداد قروض القطاع الخاص لمدة ستة أشهر لدعم إنتعاشها، وكذلك تبنت الحكومة بعض التدابير لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك دعم القوى العاملة، وتأجيل المدفوعات "مثل الضرائب، والإيجار، ومدفوعات المرافق، وغيرها" وتوفير قروض بدون فوائد من بنك التنمية.

وعن دور الجهات المعنية في التقليل من الأضرار الاجتماعية التي أحقتها هذه الجائحة تتمثل تلك التدابير في تكافف المؤسسات المختلفة للتصدي للجائحة ومعالجة آثارها، فقد تم إنشاء حساب رسمي خاص بمتابعة مستجدات فيروس كورونا "كوفيد 19" على منصة الأنستجرام: {@OmanVsCovid-19} كما قامت الحكومة ممثلة في اللجنة العليا بإنشاء الصندوق الوقفي لدعم الخدمات الطبية لمواجهة هذه الجائحة، وذلك من خلال تلقي التبرعات عبر حساباتها بالبنوك²⁴، التالية:

م	إسم البنك	رقم الحساب الوقفي
1	بنك مسقط	0423057947840019
2	بنك ظفار	0141388677001
3	بنك صحار	005020063531
4	البنك الوطني العماني	10840319012001
5	بنك عمان العربي	3160500500500
6	البنك الأهلي	9700078888001

بالإضافة إلى التبرع عبر الرسائل النصية، عمانتل: 90006 أوريدو: 91958.

وفي دراسة لاستطلاع رأي العمانيين حول تأثير جائحة كورونا "كوفيد 19" قام بها المركز الوطني للإحصاء والمعلومات خلال الفترة (7 - 21 مايو 2020) توضح بأن 53% من العمانيين تبرعوا لأعمال خيرية خلال الجائحة، و 14% شاركوا في أعمال تطوعية²⁵.

كما تم توزيع مراكز العزل المؤسسي التي يشرف عليها قطاع الإغاثة والإيواء على مختلف محافظات السلطنة.

- في 19 مارس 2020 أقرت اللجنة العليا، مجموعة من الإجراءات والتسهيلات بهدف التخفيف من آثار الإجراءات الاحترازية

للفيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، والمتمثلة فيما يلي²⁶:

1. توفير مخزون احتياطي إضافي من السلع الغذائية الأساسية.

2. إتاحة المخازن المتوفرة لدى الجهات الحكومية للقطاع الخاص بدون مقابل للسلع الاستهلاكية والغذائية لمدة ستة أشهر قادمة.

3. إعفاء من الضريبة السياحة على المطاعم حتى نهاية شهر أغسطس 2020.

4. إعفاء من الضريبة البلدية على المطاعم حتى نهاية شهر أغسطس 2020م.
 5. إعفاء من الرسوم البلدية للمنشآت التجارية حتى نهاية شهر أغسطس 2020م.
 6. تأجيل أقساط قروض المؤسسات "الصغيرة والمتوسطة" المستحقة الدفع لصندوق الرفد خلال السنة أشهر القادمة.
 7. تأجيل أقساط القروض المستحقة الدفع لبنك التنمية العماني خلال السنة أشهر القادمة.
- وفي 26 مارس 2020م تفضل جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم وترأس إجتماع "اللجنة العليا" المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناجمة عن إنتشار جائحة كورونا "كوفيد19" حيث تبرع جلالته {بمبلغ 10 ملايين ريال عماني للصندوق الوقفي} لدعم الخدمات الطبية المخصصة لمواجهة كورونا²⁷.
 - في إطار تحفييف من التداعيات المتربعة على جائحة كورونا على الخاضعين للضريبة، فقد تم الإعلان في 31 مارس 2020م، عن إجراءات متعددة من قبل جهاز الضرائب، حيث أنه في ظل التطورات الناجمة عن تأثيرات جائحة كورونا المستجد وتداعياتها السلبية على الوضع التشغيلي والمالي لبعض الخاضعين للضريبة وانسجاماً مع توجيهات حكومة السلطنة للتعامل مع تداعيات هذه الجائحة على قطاع الأعمال وحرصاً من جهاز الضرائب على القيام بكل ما من شأنه مساعدة الخاضعين للضريبة المتأثرين بهذه الجائحة على تجاوزها والتسهيل عليهم لأداء التزاماتهم الضريبية بكل يسر، وتجنيبهم الجزاءات والعقوبات المنصوص عليها بقانون ضريبة الدخل، يعلن جهاز الضرائب عن الإجراءات التالية²⁸:
- أولاًً: في حالة عدم تقديم الإقرارات في مواعيدها المقررة يجوز تقديمها وسداد الضريبة المستحقة من واقعها خلال مدة أقصاها (3) أشهر من تاريخه، والإعفاء من الغرامات والجزاءات المتربعة على عدم تقديم هذه الإقرارات وسداد الضريبة في مواعيدها، وذلك للمتضاربين من الوضع الراهن نتيجة للإجراءات الاحترازية التي فرضتها الحكومة.
- ثانياً: جواز سداد الضريبة على أقساط والإعفاء من الضريبة الإضافية (المحددة قانوناً بواقع 1% شهرياً من قيمة المبلغ غير المسدود) وفقاً للضوابط التي يتفق عليها مع جهاز الضرائب لهذا الغرض وذلك في الحالات التي ثبت فيها أن الوفاء بالضريبة بعد الميعاد يرجع لأسباب أو ظروف ترتبت على الجائحة المذكورة.
- ثالثاً: يجوز للخاضع للضريبة أن يتعرض على ربط الضريبة أو تصحيحه أو تعديله أو إجراء الرابط الإضافي وذلك خلال (45) يوماً من تاريخ إعلانه بالربط. إلا أنه وتسهيلاً على الخاضعين للضريبة من يتعذر عليهم تقديم الاعتراض - بسبب تداعيات جائحة كورونا والإجراءات الاحترازية المفروضة من قبل الحكومة - خلال الأجل المذكور سلفاً سيتم قبول الاعتراض المقدم بعد الميعاد إذا ثبت أن موعد تقديمها يتزامن مع فترة تطبيق الإجراءات الاحترازية، على اعتبار أن تلك الفترة تدرج ضمن الظروف الطارئة.
- رابعاً: تحقيقاً لمبدأ العدالة الضريبية وإتاحة الفرصة للخاضعين للضريبة لتقديم ما لديهم من مستندات وإيضاحات تدعم وجه اعترافهم على الرابط الضريبي يجوز للخاضع للضريبة طلب مهلة إضافية لتقديم الإيضاحات والمستندات المطلوبة للنظر في الاعتراضات المقدمة منهم. على أنه في حالة الموافقة على المهلة المطلوبة تعتبر المهلة الممنوحة مدة وقف للميعاد المقرر للفصل في الاعتراض.
- خامساً: خصم التبرعات (التي ثبتت سدادها لأغراض المساهمة في مكافحة الجائحة) خلال السنة الضريبية من الدخل الخاضع للضريبة لسنة 2020م، وفقاً للقواعد المحددة بالقانون ولا تحته التنفيذية.

هذا وقامت هيئة سوق المال بتوجيه شركات التأمين نحو السماح بتوفير التغطية التأمينية والتعويضات لأصحاب رخص القيادة المنتهية حتى إنتهاء إجراءات فيروس كورونا، وتضمنت تلك التوجيهات الآتي:

1. السماح لشركات التأمين بتوفير التغطية التأمينية لأصحاب المركبات المنتهية ورخص القيادة الخاصة بهم، وذلك بعد قيام شرطة عمان السلطانية بإيقاف خدمات تجديد رخص القيادة تماشياً مع الإجراءات الاحترازية التي أعلنت عنها "اللجنة العليا" المكلفة ببحث آلية التعامل مع جائحة كورونا "كوفيد19" والحد من انتشاره في المجتمع المحلي.
 2. السماح لشركات التأمين بتوفير التغطية التأمينية دون توقف حتى وإن كانت رخصة القيادة للمؤمن له منتهية الصلاحية، وذلك إلى حين انقضاء جائحة كورونا.
 3. الالكتفاء بتوفير التغطية التأمينية في التعويض الناشئ عن الحوادث المرورية حتى إن كانت رخصة القيادة غير سارية. ويأتي هذا الإجراء حرصاً من هيئة سوق المال على توفير التسهيلات، وعدم تعقيد الإجراءات في ظل الظروف الاستثنائية وضرورة التكيف مع الترتيبات الاحترازية التي أعلنت عنها، فضلاً عن أهمية توفير التغطية التأمينية لأصحاب المركبات كواحدة من أبرز الأولويات للحد من آثار المخاطر المتوقعة من استخدام المركبات، وما ينبع عنها من حوادث تتربّع عليها في أحيان كثيرة مبالغ مالية كبيرة.²⁹ وحرصاً من الحكومة قام الطيران العماني بجهود في دعم أسواق السلطنة بالإحتياجات الأساسية، حيث سير عدد (8) رحلات شحن غير مجدولة خلال شهر أبريل 2020، بحيث تصل حمولة كل رحلة (25) طناً من المواد الغذائية والطبية³⁰، علاوةً على تواصل نقل المتطلبات المعيشية والمواد التموينية المتنوعة عبر البحريمة السلطانية العمانية.
- وفي 2 إبريل 2020 قدمت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مبادرة تحت عنوان: يسارعون في الخيرات لإعانة متضرري جائحة كورونا، لذا يمكن التبرع من خلال بوابة الإلكترونية لخدمات الزكاة³¹.
 - أطلقت مجموعة نماء في 19 إبريل 2020 مبادرة تحت عنوان: (لرخاء يدوم) دعماً للفئات المتضررة بجائحة فيروس كورونا "كوفيد19" والمتمثلة في³²:
 1. تأسيس صندوق للتبرعات برأس مال قدره (300,000) ريال عماني.
 2. وقف عمليات قطع الكهرباء عن المشتركيين.
 3. الدفع عبر عدة قنوات إلكترونية.
 المستفيدون من مبادرة نماء "أسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود" و "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".
 - وفي 20 إبريل 2020 دشنت "اللجنة العليا" المكلفة ببحث آلية التعامل مع التطورات الناجمة عن إنتشار فيروس كورونا منصة ترصد "بلس" لتنابعه وتعقب الحالات الطبية للمصابين والأشخاص تحت العزل الصحي، حيث أن المنصة متكاملة ومطورة بكوادر وكفاءات محلية ومواصفات عالمية ومتواقة بشكل تام مع تطبيق "ترصد" التابع لوزارة الصحة³³.
 - أثناء المؤتمر الصحفي السابع للجنة العليا بتاريخ 14 مايو 2020م، أكدت اللجنة على أن إجمالي التبرعات التي تم إستلامها (26,555,000) ريال عماني، منها مساهمة كبيرة من حضرة صاحب الجلالة حفظه الله ورعاه، وما تم صرفه حتى ذاك الوقت بتجاوز (18,000,000) ريال عماني.³⁴
 - بتاريخ 8 يوليو 2020 تم الإعلان عن مبادرات جهاز الضرائب للحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، والمتمثلة في مجموعة من التسهيلات والحوافز المتعلقة بأداء الضريبة المستحقة خلال عام 2020م، وذلك على النحو التالي³⁵.
 1. تعليق سريان الضريبة الإضافية المرتبطة على عدم الوفاء بضريبة الدخل المستحقة والواجبة السداد عن السنة الضريبية المنتهية في 31/12/2019 لمدة أقصاها نهاية شهر سبتمبر 2020م، ويتمدد الميعاد المحدد سابقاً بالنسبة للحالات التي تنتهي سنته المالية في تاريخ لاحق لتاريخ 31/12/2020م لمدة أقصاها (9) أشهر من تاريخ إنتهاء سنته المالية.

2. وقف سريان الغرامات والجزاءات المترتبة على عدم تقديم الإقرارات والحسابات عن السنة الضريبية 2019م، لمدة أقصاها نهاية شهر سبتمبر 2020م.

- وفي 19 يوليو 2020م أوضحت اللجنة العليا بأن تخفيض رسوم بطاقات القوى العاملة الوافدة من (301) ريال عماني إلى (201) ريال عماني، تسرى على الفئات التالية³⁶:
 1. المؤسسات والشركات التي بها قوى عاملة وطنية، بعض النظر عن عدد العمانيين العاملين بها.
 2. أصحاب المؤسسات "الصغريرة والمتوسطة" المتفرجين لأعمالهم والمسجلين ب الهيئة التأمينات الاجتماعية كصاحب عمل.
- وفي 29 يوليو 2020م أعلن بنك التنمية العماني عن إتاحة نافذة إلكترونية في موقع البنك لتمكن المستفيدين من برنامج القروض الطارئة من تقديم طلباتهم إلكترونياً³⁷.
- أصدرت اللجنة العليا بياناً في 30 نوفمبر 2020م، حيث تمثل في إنهاء العمل بقرار تقليص عدد الموظفين بالجهاز الإداري للدولة، وشمل البيان السماح بإصدار التأشيرات السياحية لدخول السلطة، شريطة أن يكون قدوم السواح في إطار أفواج سياحية منظمة من قبل الفنادق والشركات السياحية³⁸.
- في 31 ديسمبر 2020م أقرت حزمة التسهيلات التي قدمتها وزارة العمل، والمتمثلة فيما يلي³⁹:
 1. يجوز في الظروف الحالية لشركات ومؤسسات القطاع الخاص المتاثرة التفاوض لتخفيض أجور العاملين لديها لفترة ثلاثة أشهر مقابل تخفيض ساعات العمل بعد إستنفاد رصيد إجازات الموظف المدفوعة الأجر كاملة على أن يطبق هذا الإجراء في حال أقضى الأمر حتى تاريخ 31 مارس 2021م.
 2. الإلغاء من الرسوم والغرامات المترتبة على تراخيص مزاولة العمل للقوى العاملة غير العمانية شريطة مغادرتها السلطنة مغادرة نهائية.
 3. إعفاء من الغرامات أول مرة والتجديد ونقل خدمات من تاريخ إنتهاء البطاقة 15 مارس 2020م إلى 31 مارس 2021م.
 4. السماح لشركات ومؤسسات القطاع الخاص المتاثرة أن تنهي خدمات القوى العاملة الوافدة شريطة سداد جميع مستحقات السابقة ومغادرتها للسلطنة.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

الخاتمة:

لقد أظهرت جائحة كورونا "كوفيد19" أهمية كبيرة في التوسيع بالقطاعات الإستراتيجية، مثل الغذاء والخدمات الأساسية وقطاعات المعلومات والتكنولوجيا للتغلب على الإشكاليات التي تظهر بظهور الحالات الطارئة، كما يمكن إستغلال التغيرات الناجمة في سوق العمل، والتي أحذثتها الجائحة لتقليل من الإختلالات في منظومة السوق وزيادة مشاركة القوى العاملة الوطنية وتحسين إنتاجيتها.

وفي هذا السياق ونظراً لما تم التطرق إليه من آثار إقتصادية على الإقتصاد العماني، فقد اتخذت الحكومة إجراءات مالية تتمثل في خطة التوازن المالي متعددة المدى (2020-2024) الصادرة عن وزارة المالية والتي حظيت بالباركدة السامية من عاهل البلاد السلطان هيثم بن طارق المعظم حفظه الله ورعاه، وبطبيعة الحال لم تأتي هذه الإجراءات من فراغ وإنما من جراء العجز الشديد في الموازنة العامة للدولة نتيجة إنخفاض أسعار النفط من جهة وأثر جائحة كورونا "كوفيد19" من جهة أخرى، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن خطة التوازن المالي تهدف إلى تحقيق مستويات مستدامة للتوازن المالي مع نهاية عام 2024م، وتحيين الظروف المالية الداعمة لرؤية عُمان 2040م⁴⁰، من هنا نجد بأن جائحة كورونا "كوفيد19" وتداعياتها تشكل فرصة للخروج بحلول ومقترنات من شأنها السيطرة على الوضع الاقتصادي وتحسين من أدائه مستقبلاً.

النتائج:

1. يتضح من خلال الدراسة والتحليل بأن الأساس في الاقتصاد العماني، لا زال بحاجة إلى ترسيخ وتعريف قاعدته، بما يتلاءم مع تقلبات السوق والأزمات.
2. يتضح بأن حركة التصدير والإستيراد وإعادة التصدير والميزان التجاري، من القطاعات الأكثر تضرر من جائحة كورونا "كوفيد 19".
3. يعتبر قطاع السياحة أيضاً من القطاعات المتضررة بصورة كبيرة جداً، ليس على المستوى المحلي والإقليمي فحسب، بل على المستوى العالمي.
4. ضعف في منظومة الإكفاء الذاتي حتى في أبسط القطاعات التي من المفترض أن تكون ذات فائض في منتوجها، مثل بعض المنتوجات الزراعية.
5. الإستفادة من فائض النفط طيلة السنوات السابقة لم يكن في الجوانب الإستثمارية، وإنما تركز على البنية التحتية وتحسين مستوى العيش للمواطنين.
6. لم تقوم الحكومة بتكليف أو على الأقل توجيه القطاع الخاص بالإضطلاع بالمسؤولية الوطنية التي من المفترض أن يقوم بها، خاصة في وقت الرخاء حتى يقف إلى جانب الدولة في وقت الضيق والأزمات.
7. عدم منح الأيدي العاملة الوطنية الثقة بالنفس ل ثبات في سوق العمل، حتى تحافظ الدولة على عدم تسرب ثروات الوطن إلى الخارج من خلال الأيدي العاملة الوافدة.
8. القروض التي تقدم من قبل مؤسسات الحكومة الائتمانية، لم تظهر كفاءتها ونجاحها، إنما لأنها محسوبة بفوائد مما أثقل كاهل المقترض أو لم توضع في مكانها الصحيح.
9. إلى الآن يعتبر الاقتصاد العماني يعتمد على خزانة الدولة، بإستثناء بعض الشركات العائلية ذات المسؤولية الفردية، والتي في بداية تأسيسها كانت تعتمد على نفقات الحكومة ومساريعها.
10. ضعف نمطية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإنما إعتماد جميع المواطنين وكذلك القطاع الخاص معًا على القطاع العام.

التوصيات:

1. التسرع في برامج الإصلاحات الميكيلية مثل تنمية القطاع الخاص، وتعزيز الشراكة بينه وبين القطاع العام.
2. تحسين فعالية الإنفاق والدعم الحكومي، وتوفير قروض بدون فوائد خاصة من بنك التنمية العماني.
3. ترشيد الإنفاق وإيقاف بعض المشاريع الحكومية غير الضرورية، والتركيز على القطاعات الإنتاجية ذات الطابع الإستثماري.
4. فتح مجالات نقاشية بين مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين للخروج بحلول مبتكرة أخرى.
5. دعم الشركات ومؤسسات القطاع الخاص، من خلال تقديم الإعفاءات الضريبية، وتمديد آجال سداد الديون، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
6. النهوض بنظم الحماية الإجتماعية، من خلال تعزيز خطط الحماية الإجتماعية لصالح الفئات ذات الدخل المحدود وفئات الضمان الاجتماعي، وإنشاء صناديق تعويضات للباحثين عن عمل "البطالة" وتوسيع نطاق المستفيدون منها، وتمديد آجال سداد القروض الفردية وضريبة القيمة المضافة والتسعيرة الجديدة لبعض الرسوم التي تدفع مقابل خدمات تقدمها الحكومة خاصة الكهرباء والمياه.

7. ينبغي للمؤسسات المالية الإنمائية الداخلية والخارجية، النظر في وضع آليات لتأجيل سداد الديون وخفض حجم الدين بهدف تعزيز الحيز المالي المتاح خاصة للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل مثل سلطنة عمان، بحيث يتسمى لها التصدي لتداعيات فيروس كورونا "كوفيد19".
8. ينبغي للمنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية، النظر في زيادة ما تقدمه من منح ودعم فني للبلدان المعرضة للمخاطر، بما في ذلك البلدان النامية والأقل نمواً، التي تواجه ضغوطاً مالية نتيجة إنخفاض أسعار النفط من جهة، وفيروس كورونا "كوفيد19" من جهة أخرى.
9. على الشركات ومؤسسات القطاع الخاص أن تسعى إلى تغيير نموذجها التجاري بعد الجائحة، من خلال جعل هيكلها أكثر رشاقة وإستجابة للصدمات وتغيير نمط الاستثمار من خلال عدة إجراءات، تتمثل فيما يلي:
 - أ. الإعتماد على إستئجار المعدات والآليات بدلاً من تملكها.
 - ب. التقليل من أعداد الموظفين الثابتين في المؤسسة والإستعانة بموظفين خارجيين حسب المهمة أو إسناد الأعمال لشركات أخرى، مثل أعمال التغليف والنقل والتنظيف، الخ.
 - ج. إعادة هيكلة سلاسل التوريد لجعلها أكثر إستقراراً وأقل عرضة للتعرض أثناء الأزمات.

المراجع:

1. الموقع نبض، <https://nabd.com/corona>
2. الموازنة العامة لسلطنة عمان 1980 و 2020 ، وزارة المالية.
3. الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية، <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>
4. الموقع الرسمي للأمم المتحدة، الإستجابة لكورونا 19، <https://www.un.org/ar/coronavirus/info-for-un-staff>
5. https://www.webteb.com/articles/%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%83-%D8%A7%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA_21_644
6. الموقع الرسمي مايو كلنك، Mayo Clinic <https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/coronavirus/symptoms-causes/syc-20479963>
7. فيروس كورونا، التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية، إزدهار البلدان كرامة الإنسان، الإسكنوا، الأمم المتحدة.
8. @OmanVsCovid-19 ، عمان - تواجه - كورونا، 1 إبريل 2020م.
9. @OmanVsCovid-19 ، عمان - تواجه - كورونا، 14 مليو 2020م.
10. إدارة الادعاء العام-قريات، ش.م.ح/36-9067-9380-9381-9382-9383-2020/9383-9382-9381-9380-9067/36

- | | |
|---|-----|
| https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9_%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3_%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7_%D9%81%D9%8A%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86 | .11 |
| ، عمان - تواجه - كورونا، 5 يوليو 2020. @OmanVsCovid-19 | .12 |
| ، عمان - تواجه - كورونا، 21 يوليو 2020. @OmanVsCovid-19 | .13 |
| ، عمان - تواجه - كورونا، 11 أكتوبر 2020. @OmanVsCovid-19 | .14 |
| ، عمان - تواجه - كورونا، 21 ديسمبر 2020. @OmanVsCovid-19 | .15 |
| ، عمان - تواجه - كورونا، 26 أغسطس 2020م. @OmanVsCovid-19 | .16 |
| ، عمان - تواجه - كورونا، 22 سبتمبر 2020م. @OmanVsCovid-19 | .17 |
| ، عمان - تواجه - كورونا، 27 ديسمبر 2020م. @OmanVsCovid-19 | .18 |
| كوفيد 19 ينخر الاقتصاد العالمي، المعمرى، نوح وزملاءه، 2020. | .19 |
| https://arabi21.com/story/1285381/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%AD%D8%B5%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%AD%D9%86%D8%A7 | .20 |
| https://omannews.gov.om/Oman-News-Agency/ArtMID/458/ArticleID/11297 | .21 |
| تأثير أزمة كورونا المستجد على قطاعات التنمية في السلطنة، الهنائي، وزملاءه، أكتوبر 2020. | .22 |
| فيروس كورونا، التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية، إزدهار البلدان كرامة الإنسان، الإسکوا، الأمم المتحدة، تصريح لرئيس إتحاد عمال السلطنة، أمام إذاعة الشبيبة. | .23 |
| https://shabiba.com/article/id/154940 | .24 |
| المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان. | .25 |
| https://www.squ.edu.om/research- | .26 |
| ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B4%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB- | |

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A/ArticleID/866/-

- .24441999 ، عمان - تواجه - كورونا، مركز الإتصال بوزارة الصحة @OmanVsCovid-19 .27
 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، إستطلاع رأي: العمانيين حول تأثير فيروس كورونا المستجد (كوفيد19). .28
 ، عمان - تواجه - كورونا، 19 مارس 2020 @OmanVsCovid-19 .29
 ، عمان - تواجه - كورونا، 26 مارس 2020 @OmanVsCovid-19 .30
 ، عمان - تواجه - كورونا، 31 مارس 2020 @OmanVsCovid-19 .31
 ، عمان - تواجه - كورونا، الهيئة العامة لسوق المال، تطور مستدام. @OmanVsCovid-19 .32
 ، عمان - تواجه - كورونا، أبريل 2020 @OmanVsCovid-19 .33
 .<https://zakah.om/ar/Pay/Sadaqah> ، عمان - تواجه - كورونا، @OmanVsCovid-19 .34
 ، عمان - تواجه - كورونا، 19 إبريل 2020 @OmanVsCovid-19 .35
 ، عمان - تواجه - كورونا، 20 إبريل 2020 @OmanVsCovid-19 .36
 ، عمان - تواجه - كورونا، 14 مايو 2020 @OmanVsCovid-19 .37
 ، عمان - تواجه - كورونا، 8 يونيو 2020 @OmanVsCovid-19 .38
 ، عمان - تواجه - كورونا، 19 يونيو 2020 @OmanVsCovid-19 .39
 ، عمان - تواجه - كورونا، 29 يونيو 2020 @OmanVsCovid-19 .40
 ، عمان - تواجه - كورونا، 30 نوفمبر 2020 @OmanVsCovid-19 .41
 ، عمان - تواجه - كورونا، 31 ديسمبر 2020 @OmanVsCovid-19 .42
 الموقع الرسمي لوزارة المالية، سلطنة عمان، خطة التوازن المالي 2020-2024. .43

- ³⁴ . ، عمان – تواجهه – كورونا، 14 مايو 2020م. @OmanVsCovid-19.
- ³⁵ . ، عمان – تواجهه – كورونا، 8 يوليو 2020م. @OmanVsCovid-19.
- ³⁶ . ، عمان – تواجهه – كورونا، 19 يوليو 2020م. @OmanVsCovid-19.
- ³⁷ . ، عمان – تواجهه – كورونا، 29 يوليو 2020م. @OmanVsCovid-19.
- ³⁸ . ، عمان – تواجهه – كورونا، 30 نوفمبر 2020م. @OmanVsCovid-19.
- ³⁹ . ، عمان – تواجهه – كورونا، 31 ديسمبر 2020م. @OmanVsCovid-19.
- ⁴⁰ . الموقع الرسمي لوزارة المالية، سلطنة عمان، خطة التوازن المالي 2020-2024م.